AFRICAN UNION

UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel +251-11-5517700 Fax.+ 251-11-5517844

بعثة الاتحاد الافريقي لمراقبة الانتخابات(MOEUA) في اطارالانتخابات التشريعية بتاريخ 4 مايو 2017 بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اعـــــلان تـــمـــهـــيـــدي

I. الـمـقـدمـة

بناء على دعوة من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ارسل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) سعادة الدكتور موسى فكي محمد بعثة لمراقبة الانتخابات التشريعية في 4 مايو 2017 في البلاد.

بقيادة صاحب السعادة دليتا محمد دليتا، رئيس الوزراء السابق لجمهورية جيبوتي، وتشمل بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأفريقي 150 مراقبا (MOEUA)وهي مكونة من سفراء معتمدين لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، ووزراء سابقين، برلمانيي عموم أفريقيا، ومسؤولي هيئات إدارة الانتخابات وأعضاء من منظمات المجتمع المدني الأفريقي. وهؤلاءالمراقبين ينتمون الى 40 دولة وهم lمن جنوب أفريقيا، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار ، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، الغابون، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليبيريا، مدغشقر، مالي، موريشيوس، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الصحراوية، رواندا، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، السودان، جنوب السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، توغو، تونس وزامبيا وزمبابوي

ويدعم البعثة فريق فني يتألف من موظفين من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومن برلمان عموم أفريقيا (PAP) والمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا(EISA)

وفي هذا الاعلان تنشر بعثة الاتحاد الافريقي لمراقبة الانتخابات (MOEUA) النتائج الأولية له في نهاية مراقبة عمليات التصويت وفرز الأصوات. وسوف نستمر في مراقبة العملية الانتخابية وبعد ذلك ستقدم تقييما مفصلا لسير العملية في تقرير نهائي.

II. اهداف ومنهجية البعثة

1. تتمثل ولاية بعثة MOEUA في تقييم انتظام وشفافية الانتخابات التشريعية في 4 مايو 2017 وهي البعثة الرابعة المرسلة إلى الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية. وتستند هذه الولاية الى الأحكام ذات الصلة من الميثاق الأفريقي للديمقراطية و الانتخابات والحكم اعتمدت في عام 2007 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2012، والتي تهدف إلى تحسين العمليات الانتخابية في أفريقيا، وتعزيز المؤسسات الانتخابية وإجراء نزيهة وحرة وشفافة. إعلان منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي على تحكم الانتخابات الديمقراطية المبادئ في أفريقيا 2002؛وتحكم لمبادئ التوجيهية للاتحاد الافريقي لبعثات مراقبة ورصد الانتخابات لعام 2002 وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة مراقبة الانتخابات. وتستند أيضا على الإطار القانوني لتنظيم الانتخابات البرلمانية في جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
2. .في اطار هذا التقييم، ووفقا لتوجيهات الاتحاد الافريقي لبعثات مراقبة ورصد الانتخابات، اجتمع MOEUA مع السلطات السياسية والقضائية في البلاد وأصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية الانتخابية، بما فيها وزارة الشؤون الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير الاتصال، هيئة تنظيم السمعي البصري، والهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات والأحزاب السياسية المتنافسة . كما تشاورت البعثة MOEUA مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى الموجودة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وعلى وجه الخصوص، بعثة الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك بعثات الخبراء من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي..
3. من أجل تزويد مراقبيه بمجموعة من المعلومات حول منهجية المراقبة على المدى القصير للاتحاد الأفريقي(AU) ، بما في ذلك استخدام لوحات اتصال المستخدمة في جمع البيانات يوم الانتخابات،كما نظمت بعثة MOEUA دورة توجيهية والنهوض بالمستوى يومي 30 أبريل ومايو 1، 2017 في الجزائر العاصمة
4. لمراقبة .لمراقبة عملية التصويت، نشرت بعثة الاتحاد الافريقي 58 MOEUA فريقا في 43 من ولايات البلاد وهي الجزائر، أدرار، عين الدفلى، عنابة، باتنة بشار بجاية بسكرة، البليدة، البويرة، بومرداس، الشلف، قسنطينة الجلفة . البيض، الوادي الطارف، غرداية، قالمة، جيجل، الأغواط، خنشلة، المدية، ميلة، مستغانم، النعامة، وهران، أم البواقي، ورقلة، غليزان، تبسة، سطيف سعيدا سيدي بلعباس سكيكدة سوق أهراس، تمنراست، تندوف تيارت تيسمسيلت تيزي وزو وتلمسان، وتيبازة. يوم 4 مايو 2017، وقد قامت فرق المراقبين على المدى القصير بزيارة 977 مكتب تصويت

III. الاستنتاجات الاولية :الملاحظات قبل الانتخاب

السياق العام للانتخابات التشريعية لسنة 2017

5جرت الانتخابات التشريعية الجزائرية ليوم 4 مايو 2017 في سياق التقشف والأزمة الاقتصادية. ويشكل استفتاء 4 مايو تجديد المجلس الوطني الشعبي (APN) حيث ان جبهة التحرير الوطني (FLN) والتجمع الوطني الديمقراطي (RND) تهيمنان حاليا على مكان الصدارة على التوالي بنسبة 221 و 70 مقعدا من أصل 462 منذ الانتخابات التشريعية في عام 2012.

6ان هذه الهيمنة لحزب جبهة التحرير الوطني على المجلس الوطني الشعبي تعكس حالة المشهدالجزائرييليه مباشرة التجمع الوطني الديمقراطياليالسياسي منذ غداة الاستقلال في عام 1962. ويتميز ذلك بوجود قوي لكلا الحزبين السياسيين امام معارضة منقسمة تحاول إعادة مكان لها من خلال بعض التحالفات

7.وكانت أحدى الشواغل الرئيسية في العملية الانتخابية التي عبرت عنها الأحزاب السياسية تتمثل في إمكانية وجود نسبة مرتفعة من الامتناع . وكانت توقعات شريحة من الناخبين من حيث الشفافية للعملية الانتخابية، إلى جانب المقاطعة، واللامبالاة من الناخبين وحملة النداء للامتناع على الشبكات الاجتماعية، قد نشرت الخشية من نسبة مشاركة منخفضة

7ومع ذلك، فان الراي السائد يوحي بانه ينبغي بذل مزيذ من الجهود في مجال الشفافية وان تنصيب الهيئة العليا المستقلة للإشرافعلى الانتخابات(HIISE)قد ساهم في تبديد بعض الشكوك حول العملية الانتخابية. وان جهود تنقية السجل الانتخابي والتحكم في تنظيم العملية من قبل الإدارة الانتخابية قد اعتبرت تطورات ايجابية.

A. ب الادارة الانتخابية

8ان تنظيم الانتخابات هي مهمة موكلة إلى وزارة الداخلية. لتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية، وقد تم تأسيس هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات (HIISE)لتكون بمثابة حكم مستقل ونزيه. وقد تم إنشاء هيئة HIISEبموجب القانون العضوي رقم 16-11 المؤرخ في 22 ذي آلقعدة 1437 الموافق 25 أغسطس 2016 المتعلقة بالهئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات .وتشكل الانتخابات التشريعية في 4 مايو 2017 أول عملية انتخابية تشرف عليها هيئة الانتخابات .HIISE

10.كهيأة مراقبة تتحلى باستقلالية التسيير،إن الهيأة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات المشكلة من 410 عضو معينين بموجبب مرسوم ر رئاسي . إن هؤلاء الأعضاء المعينين بشكل متساوي قصاء اقتراحهم المجلس الأعلى للقضاء وآخرون ممثلون غن المجتمع المدني . بالرغم من أن الهيأة العليا الممستقلة لمراقبة الانتخابات تساوي مكونة على أساس تساوي الأعضاء : يرى أن الطبيعة المتضخمة لهذه المؤسسة من المحتمل أن تؤثر على عملي هذاه الأخيرة وكفاءة أنشطتها خارج الفترات الانتخابية.

11ان الفصل الثالث من القانون العضوي رقم 16-11 يحدد للبعثة HIISE مهام معينة للإنجاز قبل وأثناء وبعد الانتخابات. ولها كاختصاص اساسيضمان الامتثال وإنفاذ أحكام القانون المتعلقة بالنظام الانتخابي. قبل كل انتخابات، وتنشر البعثة HIISEأعضائها في والايات والبعثات الدبلوماسية للدولة في الخارج.

12. ولاحظت البعثة MOEUA أنه عمهما كان تنصيب HIISEفانه يفهم كخطوة الى الامام من قبل قسم من الطبقة السياسية، ولا يحضى مجال نشاط هذه المؤسسة المؤسسة الجديدة بتوافق الآراء. فيما يتعلق بالتبادلات مع الجهات السياسية الجزائرية،الفاعلة اوقد كتشفت البعثة MOEUA تردد وتحذر قسم من الطبقة السياسية، الناتجة عن عدم تلبية بعض التوقعات بشأن إنشاء هيئة امكلفة تماما بتنظيم الانتخابات ذات كفاءات انتخابية مستقلة عن الادارة العمومية ، ولها سياسة الحياد.السياسي و والمطالبة من قبل بعض الجهات السياسية، بانشاء هيئة إدارة الانتخابات مستقلة ومحايدة تماشيا مع الفقرة الأولى من المادة 17 من الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم .(ACDEG)

ج مشاركة المرأة

13يكرس الدستور الجزائري مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، ويامر الدولة بالعمل على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من خلال زيادة فرصها في الحصول على تمثيل في المجالس المنتخبة. كما تحيي البعثة MOEUA الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية منذ اعتماد القانون في يناير 2012 وضع طرائق تنفيذ هذا المطلب من أجل ضمان المشاركة الفعالة للمواطنين الجزائريين في ادارة الشؤون العمومية

14 الا ان بعثة الاتحاد قد لاحضت بانه وان عرفت الترشيحات النسائية تطورا ايجابيا منذ 2012 الا ان تمثيلها يبقى ضعيفا في النواحي الاخرى من العملية الانتخابية ولا سيما بالادارة

15 لاحظت بعثة الاتحاد أنه نظرا لعدم الدقة القانونية في ترتيب الوضع في القوائم نادرا ما توضع النساء في مواقع جبدة . وقد يؤثر هذا النقص يمك على فرصهن في الفوزبالانتخاب ، خصوصا في الدوائر الانتخابية التي يكون عدد المناصب بها قلبلا ، والترشيحات عديدة و / أو المنافسة بين القوائم المترشحة حادة

16لاحظت بعثة الاتحاد أن مسح وجوه النساء في بعض قوائم المرشحين يمكن أن يعوق المشاركة الفعالة للمرأة. كما ان هذه المبادرة تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في القانون الجزائري وتقوض تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين كما أوصت به مختلف الصكوك الدولية مثل .CADEG وفي هذا الصدد، فان بعثة الاتحاد تهنء الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات عن التدابير المتخذة لتطبيق روح قانون 2012

17تحيي بعثة الاتحاد تعبئة المواطنين الجزائريين في جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك خلال الحملة الانتخابية. وتشجع المرأة الجزائرية للانخراط أكثر كمرشحة

د **الحملة الانتخابية**

18بالنظر إلى النصوص القانونية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،أعلن عن افتتاح الحملة الانتخابية ، خمسة وعشرين يوما (25) قبل تاريخ الانتخاب وتنتهي قبل ثلاثة (3) أيام من تاريخ الانتخاب. وبدأت الحملة الانتخابية لانتخاب 4 مايو 2017 في 9 أبريل 2017 وانتهت في 30 أبريل 2017.و لم تسجل البعثة أي حالات أنشطة الحملة خارج الفترة المنصوص عليها في القانون.

19 تحيي البعثة الافريقية الفاغلين السياسيين الجزائريين عن جو الهدوء وسلميته خلال فترة الحملة الانتخابية التشريعية لمايو عام 2017. ومع ذلك، تجدر الاشارة الى مسألة المرشحين المخفية وجوههم بكامل ارجاء البلاد وهكذا لاحظت البعثة أن صور المترشحين ببعض اعلانات الحملة الانتخابية قد تم استبدالها برسوم بيانية مجهولة المصدر، وتقويض معرفة المرشحين من قبل الناخبين، فضلا عن فرصهم في الانتخاب

13 ملاحظات يوم الانتخاب

22320016ناخب مسجل في البلاد و 956534 مسجل في قواءم الانتخاب خارج البلاد مطلوب منهم ة للذهاب إلى صناديق الاقتراع يوم الخميس 4 مايو 2017 ،واعلنت البعثة انه في 83 بلدا، انطلقت عمليات تصويت الجزائريين بالخارج في 29 أبريل 2017. واستمرت في 30 أبريل و 4 مايو 2017.

و كانت البعثة حاضرة في اماكن مراقبة سير الانتخابات. وقدمت هذه الملاحظات على أساس المراقبة من طرف اعضائها 58 فريق ا مراقب لفترة قصيرة منتشرة في 43 ولاية

البلاد.وقد زارت هذه الفرق 977 مكتب الاقتراع التي تقع 70٪ في المناطق الحضرية و 30٪ في المناطق الريفية.

ا افتتاح مكاتب التصويت ا

جرت عمليات فتح مكاتب الاقتراع في جو هادئ في جميع مكاتب الاقتراع التي زارتها البعثة، مع وجود سري ومهني للاعوان المكلفين بالأمن.

فتحت معظم مكاتب الاقتراع التي زارتها البعثة ابوابها في الوقت المحدد. وقد لوحظ التأخير في 3.6٪ فقط من الحالات، دون ان يتجاوز هذا الوقت 30 دقيقة. في 50٪ من المكاتب التي لم تفتح في الوقت المحدد، ويعود هذا التاخير الى تهيئة مكاتب الاقتراع في وقت متأخر.

ب سهولة ولوج مكاتب التصويت

لاحظ المراقبونAU من الاتحاد أن المدارس كانت تستخدم في الغالب كمراكز للاقتراع. وعلاوة على ذلك، وجدت البعثة أن 23%من مراكز الاقتراع التي زارتها زار ليست في متناول ذوي الاحتياجات الخاصة.

وجود صناديق الاقتراع في الطابق العلوي والارض غير مبسطة خلق صعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع لهؤلاء الاسخاص .

ج الاقبال على الانتخابات

لاحظت بعثة الاتحاد عند بداية الاقتراع اقبالا محتشما في مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. وقد لوحظت طوابير ر (أ) في 21.8٪ من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. وكان الحضور ضئيلا طوال اليوم.

د سير النصويت

لا حظت بعثة الاتحاد البيئة السلمية السائدة بمحيط مراكز الاقتراع في 99% من الحالات. الما حالات الفوضى النادرة فانها تتعلق بسوء إدارة طوابير الانتظار وعدم انضباط بعض الناخبين.

وقد ساهم الهدوء الملحوظ في مراكز الاقتراع في حسن سير عملية التصويت. ولم يلاحظ أي فوضي في التصويت تؤدي انقطاع العملية

وأشارت بعثة الاتحاد أن صناديق الاقتراع كانت مغلقة بشكل صحيح في 99.4% من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها.

وقد قدم الناخبون المستندات المطلوبة للتصويت وتم التحقق من هويتهم في القائمة الانتخابية في جميع مراكز الاقتراع المراقبة

لاحظت بعثة الاتحاد حالات نادرة من الناخبين (3.9٪%) لم يسمح لهم بالتصويت لأنهم كانوا في مركز اقتراع خاطئة أو لم تكن لديهم بطاقات هويتهم

وقد صبغ إصبع الناخب بالحبر الذي لا يمحى في 97.8% من الحالات.

وقدمت المساعدة للناخبين بطلب منهم في 89.3% بمراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، في معظم الحالات من قبل موظفي الانتخابات أو بواسطة شخص من اختيارهم .

ه ـ المعدات الانتخابية

لاحظت بعثة الاتحاد ان المعدات الانتخابية كانت متوفرة بكميات كافية في جميع مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها.

و- سرية التصويت

وأشارت بعثة الاتحاد أن سرية التصويت، التي تعد احدى المبادئ المنصوص عليها في الدستور وفي قانون الانتخابات الجزائري، قد تم ضمانها في 99.8% بمراكز الاقتراع التي زارتها افرقة البعثة

از- .اعضاء مكاتب الاقتراع

وأشارت بعثة الاتحاد أن حضور مستخدمي الاقتراع بمراكز الاقتراع التي تمت زيارتهاهو بمعدل خمسة اعوان ، كما هو منصوص عنه في قانون الانتخابات. ولم تكن لبعض الغيابات مبرر.

نرحب بعثة الاتحاد بوجود 49% من النساء الأعضاء في مطاتب الاقتراع.

وجدت بعثة الاتحاد أن أعضاء مكاتب الاقتراع لا يتميزن عن غيره من الناس الموجودين داخل مكتب الاقتراع. ومع ذلك، فن مهارتهم مهاراتهم كانت مرضية عموما.

ح ـ قوائم ممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين والمواطنين

وأشارت بعثة الاتحاد الى حضور ممثلي القوائم الحزبية والمرشحين في المنافسة، فضلا عن المراقبين في 98.2% من مكاتب الاقتراع التي تمت زيارتها قبل الافتتاح. وما جود هذه الجماعات في في مكاتب الاقتراع الا ضمان على شفافية الاقتراع .

وقد لاحظت بعثة الاتحاد الحضور المطلق لممثلين عن قوائم الأحزاب السياسية والمرشحين الذين كانوا اثنين (2) في المتوسط لكل مكتب اقتراع تمت زيارته. ورات أن مستوى تمثيل الأحزاب السياسية يختلف من مركز اقتراع لآخر..

ولاحظت بعثة الاتحاد بارتياح وجود النساء . وهن تشكلن معدل 40% من ممثلي المرشحين في مراكز الاقتراع.

وبخلاف ذلك لاحظت فرق المراقبة وجودا منخفضا جدا من الملاحظين المواطنين في مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها.

ط -الأمن

لاحظت بعثة الاتحاد التواجد الجلي لقوات الأمن خارج مكاتب الاقتراع في 90.5% من الحالات. وهو يعتبر بصفة عامة حصيف ومهنيي.

ي – الاغلاق والفرز

52.7%من مكاتب ز الاقتراع التي زارتها فرق البعثة قد اوصدت ابوابها عند الساعة السابعة مساء الوقت القانوني للاغلاق.

47.3% من مكاتب الاقتراع أغلقت بعد الوقت القانوني ويرجع ذلك إلى أمر صادر من قبل بعض الولاة بتمديد موعد الإغلاق الرسمي في الثامنة مساء ورات البعثة بان هذا الاجراء تم تطبيقه في جميع ولايات.المعنية .

لاحظت بعثة الاتحاد أن موظفي الانتخابات، في مجملهم قد طبقوا إجراءات فرز الأصوات. وقد سلم رءيس مكتب الاقتراع نسخة مصدقة من التقرير الأصلي الى ممثلي قوائم الأحزاب السياسية والمرشحين، مقابل إيصال استلام في 92.1% من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها.

اعلن رئيس مكتب الاقتراع عن النتائج حال عملية الفرز ة وذلك في 92.7% من مراكز الاقتراع، التي تمت زيارتها

تم عرض النتائج على الملأ في 69.1% من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها.

خلال عملية فرز الأصوات، لاحظت بعثة الاتحاد عددا كبيرا من البطاقات الباطلة.

الخلاصة

شكلت الانتخابات التشريعية بتاريخ 4 مايو 2017 فرصة إضافية للمواطنين الجزائريين لاختيار ممثليهم في المجلس الشعبي الوطني. وقد مكن التنظيم اللوجستي الناجح لهذه الانتخابات من حسن سير العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فا ن إنشاء الهئة المستقلة ، كحكم مستقل ونزيه، قد ساعد على تخفيف مناخ عدم الثقة لدى الطبقة السياسية. إلا أن ضعف اقبال الناخبين ا يوم الانتخابات كان وسمة ملحوظة

لقد أجرت هذه الانتخابات عموما في مناخ من الهدوء والسلام ومنه ترحب بعثة الاتحاد روح المواطنة والشعور بالمسؤولية من الفاعلين السياسيين الذين لم يثيروا أي فعل من شانه عرقلة حسن سير العمليات الانتخابية . وتناشد المسؤولين السياسيين على اتباع سبل الانتصاف القانونية في حالة خلاف حول حكم صناديق الاقتراع.

تعبر بعثة الاتحاد عن عميق امتنانها لشعب وسلطات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن كل وسائل الراحة والتسهيلات التي مكنتها من الاضطلاع بولايتها.

- **الى الحكومة**
- الاعتماد على التقدم الذي أحرزه التعديل الدستوري لخلق إطار للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني في العملية الانتخابية.
- التفكير في سن عقوبات على الغياب غير المبرر لاعوان مكاتب الاقتراع يوم الانتخابات لضمان سير العمل بالموارد البشرية الكافية؛
- -توسيع نطاق أحكام تشجيع مشاركة افضل للمرأة في مواقع صنع القرار، بما في ذلك في المسائل الانتخابية؛
- -اعتماد آليات أكثر تطورا، مثل قاعدة التناوب، لزيادة تحسين معدل تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

الى الادارة الانتخابية

-توفير ازياء مميزة لاعوان مكاتب التصويت لتسهيل التعرف عليهم وضمان النظام أثناء عملية التصويت.

-توفيرمماسك سلالم أو مرافق أخرى لتسهيل الوصول إلى مكاتب الاقتراع بالنسبة لكبار السن أو المعوقين.

-تعزيز برامج التعليم والمعلومات المدنية لاستياب افضل لاجراءات التصويت من قبل الناخبين.

للأحزاب السياسية

أالمشاركة اكثر انخراطا في تثقيف الناخبين لتمكين المواطنين من اتخاذ خيارات على بينة من الامر .

ب. اتخاذ التدابير اللازمة لدعم مشاركة المرأة كمرشحة وتعزيز ودعم المرشحات على مستوى الاحزاب .

الى المجتمع المدني

ا. مرافقة عملية التحول الديمقراطي الجزائري من خلال مضاعفة الالتزام في رصد ومراقبة العمليات الانتخابية، لا سيما في يوم الانتخابات.

د. الاستثمار في المبادرات الثقافية المدنبة والانتخابية لتوعية لناخبين لتثقيف الناخبين با لأهمية والآثار المترتبة على التصويت، للحد من نسبة الامتناع

حرر في الجزائر العاصمة،يوم 7 مايو 2017

عن البعثة

رئيس البعثة

دليتا محمد دليتا .S. E